

البيئة التشريعية الداعمة للاستثمار الأجنبي

Legislative environment supportive of foreign investment

د. محمود عبد الجواد عبد الهادي¹، أ.د/دعاء محمد إبراهيم بدران²¹أستاذ القانون الخاص المشارك، قسم نظم المعلومات الإدارية - كلية إدارة الأعمال - جامعة تبوكmabdulhadi@ut.edu.sa²أستاذ القانون العام، قسم القانون - كلية الشريعة والقانون - جامعة تبوك. d.ibrahim@ut.edu.sa

تاريخ النشر: 2024/04/30

تاريخ القبول: 2024/04/16

تاريخ الاستلام: 2024/01/01

ملخص:

تغيرت نظرة الدول تجاه الاستثمارات الأجنبية حيث أصبحت تتنافس في جذبها من خلال خلق مناخ استثماري مناسب، يتفق الاقتصاديون على أن الاستثمارات الأجنبية تتجه نحو المحيط الاقتصادي المستقر، وهذا يتحقق في ظل البيئة التشريعية والمؤسسية الثابتة والشفافة.

في هذا السياق، لم يعد دور التشريعات مقتصرًا على الأداء التقليدي الضبط أو منع أو إباحة الأنشطة، وإنما أصبحت تُستخدم لخلق بيئة داعمة أو تحجيم نشاط معين، وتشتمل البيئة التشريعية في المملكة العربية السعودية على قوانين متقدمة تهدف إلى تحفيز الاستثمارات الأجنبية، مثل قانون الاستثمار الجديد والتعديلات الأخيرة على قوانين ذات الصلة، هذه التشريعات تهدف إلى إزالة العقبات وتوفير حوافز مالية وضمانات قانونية، مما يجعل المملكة العربية السعودية وجهة مستقبلية للاستثمار الأجنبي نظراً لتنوع الفرص والمقومات الطبيعية. ونظراً لأهمية الحاجة المستمرة لتهيئة البيئة التشريعية لحماية حقوق المستثمرين، يجب مراعاة وجود ضمانات تحمي المستثمر الأجنبي من التعديلات التشريعية اللاحقة، بالإضافة إلى ذلك، يُفضل تقديم إعفاءات ضريبية وجمركية لتعزيز جاذبية المملكة كوجهة استثمار.

كلمات مفتاحية: الاستثمار الأجنبي، البيئة التشريعية، جذب الاستثمار، قانون الاستثمار

Abstract:

Countries' perspectives on foreign investments have shifted, with a focus on creating a conducive investment climate, and economists agree that foreign investments gravitate towards economically stable environments, taking into consideration the stable and transparent legislative and institutional framework.

In this context, legislation is no longer limited to traditional regulatory roles of control, prohibition, or permission of activities. Instead, it is utilized to foster a supportive environment or regulate specific activities. The legislative environment in the Kingdom of Saudi Arabia includes advanced laws aimed at incentivizing foreign investments, such as the new Investment Law and recent amendments to related laws.

These legislations aim to eliminate obstacles and provide financial incentives and legal safeguards, making Saudi Arabia a prospective destination for foreign investment due to its diverse opportunities and natural resources.

Given the continuous need to develop legislative safeguards to protect investors' rights, considerations should be made for guarantees that shield foreign investors from subsequent legislative amendments. Additionally, offering tax and customs exemptions is recommended to enhance the attractiveness of Saudi Arabia as an investment destination.

Keywords: Foreign Investment, Legislative Environment, Investment Attraction, Investment Law.

1. مقدمة :

في ظل التطورات الراهنة التي يشهدها العالم الآن من أزمات اقتصادية ومالية متلاحقة، والتغيرات الحديثة التي طرأت على اتجاهات رؤوس الأموال الأجنبية، شهد الاقتصاد السعودي عدة تحولات واصلاحات وتغييرات أملتھا الظروف (Abdel-Rahman, 2002, p. 4)، فعمدت على التركيز على تنويع اقتصادھا (رحمہ، ٢٠٢٠، صفحة ٦٩) وجذب الاستثمارات الأجنبي (المجوح، ٢٠٠٣، صفحة ٢٢٣)،

بفضل مواردها الهائلة (المحيميد، ١٩٩٧، صفحة ٤٢)، فالمملكة له دوراً رئيسياً في الاقتصاد العالمي (القرشي، ٢٠١٠، صفحة ١٩١)، كونها أحد أكبر احتياطات النفط في العالم (نقادي، ٢٠١٥، صفحة ٥٩) ومع ذلك، تواجه المملكة تحديات متزايدة، بما في ذلك الحاجة إلى معالجة انخفاض عائدات النفط، وتغير المشهد الاقتصادي العالمي، واستجابة لهذه التحديات، تبنت المملكة العربية السعودية عدداً من التطورات التشريعية الهادفة والداعمة لتعزيز النمو الاقتصادي وجذب الاستثمار الأجنبي. وتشمل هذه التطورات قانون الاستثمار كقانون رئيسي، وعدد من القوانين المساندة كقانون الشركات، وغير ذلك من القوانين التي تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال، وجعل المملكة العربية السعودية وجهة أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب (Albassam, 2015, p. 1228).

• أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى: التعرف على الدور الذي تلعبه البيئة التشريعية في جذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية، في ضوء أهميتها كمصدر لتمويل التنمية من جانب، وحاجتها إلى التطوير المستمر من جانب آخر، وكذلك المضي قدماً في برامج الإصلاح التشريعي الاقتصادي والتي تهدف إلى توفير مناخ ملائم للمستثمر الأجنبي من خلال الوصول إلى رؤية تشريعية متكاملة وتوضيح دورها في جذب الاستثمارات بالمملكة.

• مشكلة البحث:

تلخص مشكلة البحث في بيان البيئة التشريعية الداعمة للاستثمار وتحديد أثرها في جذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية، ولذا تجسدت إشكالية الدراسة في التساؤل التالي:

- ما هو الدور الذي تلعبه البيئة التشريعية في جذب ودعم الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية؟

الدراسات السابقة:

-دراسة (داود، ٢٠١٤، الصفحات ٨١-٩٤) تناولت الدراسة نظام الاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية ومدى جلمه للاستثمار، يتناول البحث موضوعين رئيسيين، حيث يتناول الأول حقوق والتزامات المستثمر الأجنبي، ويتناول الثاني حوافز وامتيازات وضمانات الاستثمار، أظهرت الدراسة أن نظام الاستثمار الأجنبي السعودي يعكس إرادة الدولة في تطوير الإطار المؤسسي والتنظيمي لجذب الاستثمارات الأجنبية. وفي هذا السياق، توصلت الدراسة إلى أن النظام يحتوي على حقوق ومزايا وحوافز وضمانات تجعل المستثمر الأجنبي يشعر بالأمان تجاه استثماراته. وأشارت الدراسة إلى أن هذا النظام يكفل حماية المستثمر الأجنبي ويسهم في جذب استثمارات هامة إلى المملكة العربية السعودية.

-دراسة (العقل، ٢٠١٦، الصفحات ١٧١-٢١٤) استعرضت الدراسة عدة نواحٍ محلية واتفاقيات ثنائية واستندت إلى اجتهادات القضاء السعودي، أظهرت النتائج أهمية توفير ضمانات قانونية للمستثمر الأجنبي بهدف حماية ملكيته، مع التأكيد على غياب أي نصوص تتعلق بعدم التمييز في نظام الاستثمار الأجنبي، كما أشارت الدراسة إلى غياب حوافز استثمارية في المناطق الأقل نمواً، ومن بين التحديات التي تمثل إشكاليات تؤثر على ضمانات المستثمرين الأجانب في المملكة العربية السعودية، أشارت الدراسة إلى التركيز على موقف القضاء السعودي تجاه التعويض الناشئ عن تفويت الفرص. يركز هذا التحليل على مسألة كفاية وفعالية الإجراءات القانونية لتحقيق التعويض في حالة فقدان الفرصة الاستثمارية.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي من خلال تحليل ووصف للبيئة التشريعية الداعمة لجذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية.

2. الاستثمار الأجنبي كمحرك أساسي في التنمية الاقتصادية.

يُعد الاستثمار الأجنبي هو جوهر التنمية الاقتصادية (قواسمة، 2015، صفحة 2)، وأهم أدوات النهوض باقتصاد الدول (محمود، 2022، صفحة 400)، ولذا فإن أساليب تحقق الاستثمار تختلف من دولة لأخرى، ووجود تشريعات تجسد معطيات الواقع تعمل على استقطاب أكبر حجم من الاستثمارات الأجنبية (عطية، 2023، صفحة 362)، وسعيًا وراء التنمية الاقتصادية والتحول من فكرة الاقتصاد

الريعي (Thili, 2023, pp. 1-3) إلى فكرة الاقتصاد الاستثماري (التركستاني، 2019، صفحة 60) سعت المملكة العربية السعودية لتحسين مناخها الاستثماري (المجدران، ٢٠١٩، الصفحات ١٢-١٤) من خلال عدداً من التطورات التشريعية الجاذبة للاستثمارات الأجنبية.

1.2 تأثير الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي.

يعتبر جذب الاستثمار الأجنبي أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الاقتصادات، كما أنه من العوامل الرئيسية التي تساعد على تنمية الاقتصاد الوطني (Lall, 2004, pp. 447-464) حيث يساهم في زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلد المضيف، وخلق فرص العمل، ونقل التكنولوجيا الحديثة، ودعم القدرات التنافسية (لمغيربات، ٢٠٢٣، صفحة ٣٩٣)، ومن خلال ذلك ونظراً للدور الكبير الذي تؤديه الاستثمارات الأجنبية في عمليات التنمية الاقتصادية لمختلف دول العالم، ويتحدد مضمون الاستثمار في تلاقي إرادة طرفين أحدهما أجنبي من أجل القيام بمشاريع استثمارية في أحد المجالات، وذلك بغرض تحقيق الأرباح لأطراف الاستثمار، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية للدولة المضيفة للمشروع الاستثماري.

وللاستثمار الأجنبي دوراً هاماً في تعزيز النمو الاقتصادي (Hou, 2000, p. 1) في العديد من الدول سواء أكانت متقدمة أم نامية (Abdel-Rahman A. M., 2002, pp. 37-56)، وازدادت أهميته في الوقت الحالي نظراً لمرونته خلال الأزمات الاقتصادية والمالية التي تعاني منها أغلب الدول الآن (أحمد، ٢٠١٠، صفحة ١٣٩)، ونظراً لما تكتسبه الاستثمارات الأجنبية من أهمية فقد زادت المنافسة بين الدول لجذب الاستثمارات من خلال تهيئة المناخ الاستثماري (القنية، ٢٠٢١، صفحة ٨٠) وإنشاء البنية التحتية، وإزالة العوائق التي تواجه المستثمرين، بالإضافة إلى منح العديد من الضمانات التي تسهل وتمكن من جذب الاستثمارات إلى السوق المحلي باعتبارها قد تكون من أهم ركائز التنمية، وهذا ما أكدته فقرة (و/م ١) من نظام الاستثمار الأجنبي.

فالاستثمار الأجنبي أصبح أحد العوامل الرئيسية التي تساعد على تعزيز وتطوير الاقتصادات الوطنية (De Gregorio, 2005, pp. 179-197) مما يساعد على نقل التكنولوجيا والخبرات وزيادة الإنتاجية والوظائف وتطوير البنية التحتية (الأسعد، ٢٠٠٦، صفحة ١٢) بالإضافة إلى أنه يعتبر محركاً حاسماً في دفع عجلة النمو الاقتصادي، والتنمية في العديد من دول العالم. (Ozawa, 1992, pp. 27-54) ويتميز الاستثمار الأجنبي بأنه يمنح الشركات الأجنبية والمستثمرين فرصة للاستفادة من المزايا الاقتصادية والتجارية في الدول التي يستثمرون فيها، مثل الحصول على رخص للاستغلال الاقتصادي والتجاري، وتوفير العمالة المدربة، والحصول على المواد الخام بأسعار منخفضة، وتخفيض التكاليف الإنتاجية وزيادة الربحية. (أحمد ر.، ٢٠١١، الصفحات ١١٢-١١٦)

ويعتقد الباحث أنه مع أهمية الدور الفعال للاستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية الاقتصادية إلا أنه قد يحوي بعض المخاطر، ومن أبرزها التبعية الاقتصادية للدولة المضيفة، والذي يتحقق في حال كون الدولة المضيفة معتمدة بشكل كبير على الاستثمار الأجنبي، فضلاً عما تتعرض الشركات الوطنية للضغط التنافسي من قبل الشركات الأجنبية، وتقليص الأرباح المحلية بسبب تحويل الأرباح إلى الخارج.

2.2 دور التشريعات المحفزة للاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية

سعت المملكة عبر خطوات جادة لتهيئة مناخ استثماري لجذب الاستثمارات (حدة، ٢٠١٢، صفحة ٦٢) وإجراء العديد من الإصلاحات (السيد، ٢٠٢٠، الصفحات ١٢٥-١٥٠) التي تهدف إلى إنشاء مجتمع نابض بالحياة واقتصاد مزدهر، فأصدرت العديد من التعديلات القانونية التي تهدف إلى خلق بيئة تنظيمية تجذب المستثمر الأجنبي باعتباره شريكاً لا غنى عنه في التنمية الاقتصادية (العجلان، ٢٠٢٢، الصفحات ٣٢-٣٥)، ولذا عمدت المملكة على خلق بيئة استثمارية أكثر جاذبية من خلال خلق فرص استثمارية جديدة في كافة القطاعات والمجالات الاقتصادية وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد السعودي، وتطوير البنية التحتية للبلاد، وخلق بيئة صديقة للأعمال من خلال الحد من البيروقراطية وتحسين سهولة ممارسة الأعمال الاستثمارية.

جدير بالذكر القول بأن التشريعات تُساهم بشكل كبير في تسهيل عملية استقطاب الاستثمارات الأجنبية إلى الدولة، وتعزيز البيئة الاستثمارية (Payton, 2014, pp. 462-474) بما يسهم في تشجيع ممارسة الأعمال في جميع المجالات الاقتصادية، وترسيخ موقع الدولة على خريطة الوجهات المفضلة للاستثمار الأجنبي، فمن شأن العوامل المحفزة للاستثمار، دعم بيئة الأعمال من ناحية مرونة التشريعات الاستثمارية، وتسهيل عملية تأسيس الاستثمارات والبيئة التنظيمية المواتية، وما توفره من بنية تحتية قوية تجعلها وجهة منافسة لاستقطاب المستثمرين، فضلاً عن القدرة المالية التي تمكنها من الاستمرار في ضخ الأموال على المشاريع التطويرية التنموية، كما إن من شأن حزمة التشريعات المتعلقة بالاستثمار والمساندة له، ترسيخ موقع الدولة في خريطة الوجهات المفضلة للاستثمار الأجنبي وتحتل الدولة مكانة بارزة جاذبة للاستثمار الأجنبي، لاسيما إن القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار تُشرع الباب أمام المستثمرين العالميين، لتملك كامل لمشاريعهم في قطاعات محددة وفقاً لشروط يحددها القانون، ولذا يقصد بالتشريعات الجاذبة للاستثمار تلك التشريعات التي تخلق بيئة أعمال جاذبة ومتطورة تهدف عادةً إلى تزويد المستثمرين الأجانب بالحوافز والحماية والاستقرار وتقليل الحواجز أمامهم (الأنصاري، ٢٠١٩، صفحة ١٦٢).

ومن أهم الجوانب القوانين الجاذبة للاستثمار ما تقدمه الدول من حوافز ضريبية للمستثمرين الأجانب (العمرى، ٢٠٢٠، صفحة ٢٧٣)، مثل الإعفاءات الضريبية، والضرائب المخفضة (السيد م.، ٢٠٢١، صفحة ٥٢٥٤)، لتشجيع الاستثمار في البلاد، فقد تقدم دولة ما إجازة ضريبية للمستثمرين الأجانب خلال سنوات محددة لمساعدتهم على التأسيس (العائبي، ٢٠١٢، صفحة ٣٨)، كما قد تشمل القوانين الجاذبة ما يخص حقوق الملكية الفكرية (حتحاتي، ٢٠٢١، صفحة ٥٧)، والتي تجعل البلد أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي (محمود م.، ٢٠١٦، الصفحات ٦٨-٧٨)، كل هذه الجوانب ستساعد في خلق إطار قانوني مستقر ويمكن لقدرة للتنبؤ لدى المستثمر الأجنبي (Moore, 2007, p. 345)، وتمكنه من تقليل من المخاطر ودراسة السوق المستهدف بشكل نافي للجهالة مما يجعل البلد المضيف أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي (بوراس، ٢٠١٩، صفحة ٢) ويوفر للمستثمرين ضماناً بأن استثماراتهم ستتم حمايتها

(Crowley, 1984, p. 631) وأنهم سيكونون قادرين على إنفاذ حقوقهم بشكل فعال (O'Broin, 1980, p. 478) في حالة حدوث نزاع. (العزاوي، ٢٠١٨، صفحة ٣٢٤)

وتتمتع المملكة بمزايا استثمارية متعددة تجعلها واحدة من الوجهات الجاذبة للاستثمار الأجنبي يشمل ذلك الاستقرار السياسي والاقتصادي (El-Adaway, 2018, p. 1) الذي تتمتع به الدولة، حيث تظهر كواحدة من الدول الرائدة في الاستقرار السياسي ولديها رابطة قوية في النسيج المجتمعي (جبة، ١٩٩٧، صفحة ٢٣٦) كما تتبنى المملكة سياسة الاقتصاد المفتوح بشكل مدروس وواضح.

تبرز أيضاً البنية الأساسية التحتية القوية في المملكة، حيث تتميز بشبكة متطورة من الطرق والموانئ والمطارات وتعتبر الثروات الطبيعية، وخاصة احتياطات النفط والغاز، من المحفزات الرئيسية للاستثمار، حيث تحتل المملكة موقعاً بارزاً كواحدة من أكبر الدول المنتجة عالمياً للنفط وتحتل المركز الرابع في إنتاج الغاز الطبيعي.

وتضيف الموقع الاستراتيجي للمملكة لجاذبيتها كوجهة استثمارية، حيث توفر إمكانيات كبيرة للمستثمرين الأجانب الراغبين في توسيع نطاق أعمالهم وتجمع هذه المحفزات على تعزيز المناخ الاستثماري في المملكة العربية السعودية وتجعلها وجهة جاذبة للاستثمار الأجنبي (Almubarak, 2009, pp. 1-3) رغم المميزات الكبيرة للبيئة الاستثمارية في المملكة والجهود الكبيرة لتعزيزها، تواجه البلاد تحديات استثمارية تشمل هذه التحديات التحسين في البنية التحتية، خاصة في مجالات النقل، كما تعمل المملكة على تنويع اقتصادها (العضاضي، ٢٠٢٣، صفحة ١٠٨) بعيداً عن اعتمادها الكبير على إيرادات النفط (Khorsheed, 2015, pp. 147-157)، وتواجه تحديات في مجال الحوافز والإعانات الضريبية (Van Parys 1, 2012, pp. 151-159) رغم تقديمها للمستثمرين الأجانب، على الرغم من تحسين سهولة ممارسة الأعمال وإدخال تحسينات في السنوات الأخيرة، تظل هناك جهود مستمرة لتعزيز هذا الجانب (Al-Hanawi, 2020, p. 12) بالإضافة إلى ذلك، تسعى المملكة إلى تعزيز الاستثمار من خلال تطوير شراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص، مما يفتح أبواباً للمستثمرين الأجانب للمشاركة في مجالات متعددة.

3. إطار التشريعات المبتكرة لتعزيز جاذبية الاستثمارات الأجنبية: نحو جذب استثمارات فعالة

من الثابت أن الاستثمار الأجنبي أصبح يكتسي أهمية بالغة في اقتصاديات دول العالم (حفاف، ٢٠١٦، صفحة ٢٤)، وخاصة الدول التي تسعى نحو النمو سواء من حيث كونه مصدراً مستقراً نسبياً لتمويل تنميتها الاقتصادية ونقل التكنولوجيا، أو من حيث كونه وسيلة مهمة لتوفير فرص العمل، لذلك تتنافس أغلب هذه الدول على استقطابه من خلال توفير المناخ الملائم لازدهاره والمتمثل أساساً في تكريس مبدأ حرية الاستثمار (شهاب، ٢٠١٦، صفحة ١٧)

ولذا فإن قدرة أي دولة على جذب استثمارات أجنبية تعتمد إلى حد كبير على مدى توافر نجاح مقومات هذه الاستثمارات، والتي تختلف من دولة لأخرى ووفق طبيعة تلك لدولة من كافة النواحي الجاذبة للاستثمارات كالنواحي الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية (سليمان، ٢٠١٦، الصفحات ١٧-١٨)، وتسعى المملكة دائماً لتحفيز بيئة استثمارية متكاملة لجذب الاستثمارات الأجنبية، حيث تملك المملكة مقومات اقتصادية كبيرة وجاذبة للاستثمارات للأجنبية، لهذا ركزت المملكة على وضع تشريعات تضمن للمستثمر الأجنبي سهولة الاستثمار، والاستفادة من العديد من المميزات التنافسية في المملكة.

1.3 قانون الاستثمار السعودي ركيزة أساسية لجذب الاستثمار.

تعد القوانين المنظمة للاستثمار بشكل عام هي التي تُشرع الباب لاستقطاب المستثمرين الأجانب (الدجاوي، ٢٠١٩، صفحة ٧٤٦) ولتحفيز النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية صدر نظام الاستثمار الأجنبي عام ٢٠٠٠/١٤٢١م ونظراً للتغيرات الاقتصادية التي شهدتها المملكة، ورغبتها في تنوع اقتصادها وزيادة فاعليته وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠، فقد أدخلت تعديلات كثيرة على ذلك النظام.

أولاً: جذب الاستثمار الأجنبي عبر فكرة المساواة، تظهر فكرة المساواة في مجال الاستثمار بين المستثمرين الوطنيين والأجانب في المملكة العربية السعودية من خلال نصوص نظام الاستثمار تشمل المساواة في المعاملة بين المستثمر الوطني والأجنبي، حيث تنص المادة السادسة على منح المشروعات المرخص لها جميع المزايا والحوافز والضمانات التي يتمتع بها المشروع الوطني، بهدف تحقيق درجة من التكافؤ والتنافسية في الاقتصاد السعودي.

من ناحية أخرى، تُظهر المعاملة الموضوعية تجاه المستثمرين الأجانب، حيث تشير المادة {١٤} إلى أن جميع الاستثمارات الأجنبية المرخص لها يجب أن تتعامل وفقاً لأحكام الضرائب المعمول بها في المملكة العربية السعودية والتعديلات التي قد تطرأ عليها، ويعكس هذا المبدأ المساواة في المعاملة بين المستثمرين الأجانب داخل البلاد دون تمييز بهدف تحقيق توازن في السوق وتعزيز الجاذبية الاستثمارية.

ثانياً: ضبط الاستثمار الأجنبي عبر حرية الاستثمار، ضوابط الاستثمار تُعتبر سلاحاً يمكن أن يؤثر على جاذبية المناخ الاستثماري، حيث يمكن للدولة تفرض إجراءات تراعي المستثمرين المحليين، وتهدف إلى استعادة الانضباط في سوق الاستثمار والامتثال للأنظمة الوطنية يشعر المستثمر الأجنبي بالقلق تجاه هذا النهج، حيث يتمثل ذلك في ضرورة التوازن بين مصالح المستثمرين الأجانب والمحليين.

وبالرجوع إلى نظام الاستثمار السعودي في المادة (٢/٥) نجد أنه يتيح للمنشآت الاستثمارية أن تكون مملوكة بشكل كامل للمستثمر الأجنبي، وأكدت المادة (٨) على إمكانية امتلاك العقارات وفقاً لغرض المشروع، وبينت المادة (٧) بأنه يمنح النظام الأجنبي للمستثمرين صلاحيات مالية كاملة لمشروعهم، بما في ذلك إمكانية تحويل الأموال للخارج والتصرف فيها لإنشاء مشروعات جديدة بالإضافة إلى ذلك، بينت المادة (٤) على أنه يسمح النظام للمستثمرين بالحصول على تراخيص لأكثر من مشروع.

مع ذلك، يتجلى الفكر التنظيمي في قانون الاستثمار السعودي في عدم تكريس حرية المستثمر في إدارة المشروع بشكل واضح، ولكنه يمنحه حرية التصرف في "ثمار إدارة المشروع"، يتجلى هذا التوازن بين الحاجة إلى الضوابط لضمان الامتثال للأنظمة الوطنية وبين توفير مساحة للمستثمر لاتخاذ قرارات فعّالة في إدارة مشروعه.

ثالثاً: مسؤوليات المستثمر الأجنبي في نظام الاستثمار، أظهر نظام الاستثمار الأجنبي صرامة تجاه المستثمرين الأجانب فيما يتعلق بحماية قانون الاستثمار، حيث يفرض على المستثمرين الأجانب الالتزام بالأنظمة واللوائح وفي حالة انتهاك أي من التزاماتهم، ويتم إخطار المستثمر الأجنبي كتابياً بضرورة إزالة المخالفة خلال فترة زمنية تحددها الهيئة الحكومية بعد هذا الإخطار، يحق للوزير فرض عقوبات تتناسب مع

نوع المخالفة، والتي قد تشمل حجب الخوافض، فرض غرامة مالية تصل إلى 500,000 ريال سعودي، أو إلغاء ترخيص الاستثمار الأجنبي.

وفيما يتعلق بمنازعات مصادرة أموال المستثمر الأجنبي، ينص نظام الاستثمار على عدم جواز مصادرة الاستثمارات إلا بقرار قضائي، ولا يجوز نزع ملكيتها إلا للمصلحة العامة مقابل تعويض عادل وفقاً للأنظمة والتعليمات.

بشأن تسوية المنازعات بين الدولة والمستثمر الأجنبي، يُشير النظام إلى أهمية حل الخلافات بشكل ودي قدر الإمكان. وفي حالة عدم التوصل إلى تسوية ودية، يُحل الخلاف وفقاً للأنظمة.

يتسم نظام الاستثمار بالحذر والتوازن في التعامل مع المستثمرين الأجانب، حيث يحقق حماية لحقوقهم مع الالتزام بالقوانين واللوائح الوطنية. تعزز هذه الخطوات الثقة في المناخ الاستثماري في المملكة العربية السعودية.

2.3 دور الأنظمة المساندة لنظام الاستثمار السعودي في جذب الاستثمار (قانون الشركات أنموذجاً)

في ضوء نظام الشركات السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٣٢) وتاريخ ١٤٤٣/١٢/١ هـ لا يوجد تعريف دقيق للشركات الأجنبية، فالمادة (٢٣٥) تشير إلى أن أحكام النظام تسري على الشركات الأجنبية التي تمارس نشاطها داخل المملكة، باستثناء الأحكام المتعلقة بتأسيس الشركات والتي تُلزم الشركات الأجنبية بالامتثال للاتفاقيات الخاصة بين المملكة وبين بعض الدول أو الشركات الأجنبية، بالإضافة إلى الالتزام بالأنظمة المعمول بها في المملكة.

وفيما يخص المادة (٢٣٦)، نجد أنها تُحدد أن الشركة الأجنبية يمكنها ممارسة نشاطها داخل المملكة من خلال فروع أو مكاتب تمثيل أو أي هيئة أخرى، وذلك وفقاً لنظام الاستثمار الأجنبي والأحكام النظامية ذات الصلة.

من خلال هذه المواد، يظهر أن المنظم السعودي لم يُحدد تعريفاً للشركات الأجنبية في نظام الشركات، باستثناء الأحكام المتعلقة بتأسيس الشركات، وعلى الرغم من عدم ورود تعريفات محددة، يُعزى ذلك إلى سياسة المنظم السعودي التي قد تتيح المرونة في تفسير مفهوم الشركات الأجنبية، مع مراعاة الاتفاقيات

الثنائية والأنظمة المحلية، تأتي هذه النقطة في إطار جهود المملكة العربية السعودية لجذب الاستثمارات الأجنبية، حيث تمثل الشركات الأجنبية جزءاً هاماً من استراتيجيتها الاقتصادية يُعكس التطوير التشريعي في قانون الشركات الجديد اهتماماً كبيراً للشركات الأجنبية، مما يظهر الاعتراف بأهمية تنظيم أعمالها. وفي الوقت الحالي، أصبحت عملية جذب الاستثمارات الأجنبية أحد أولويات واهتمامات الدول وتعمل المملكة على جذب العديد من الاستثمارات الأجنبية من خلال التطوير التشريعي للعديد من القوانين، والتي تهدف بشكل غير مباشر إلى جذب الاستثمار الأجنبي، كقانون الشركات وقوانين أخرى (القربي، ٢٠١٩، صفحة ٤٦٣٥) وبناءً على ذلك، أولى المنظم السعودي في قانون الشركات الجديد اهتماماً كبيراً للشركات الأجنبية، وتأكّدت القنوات من أهمية تنظيم أعمال هذه الشركات، ففُرد لها فصل كامل في القانون يحدد خصائصها والتي تتضمن:

- الاستقلالية: تعني أن الشركة الأجنبية تمارس نشاطها داخل المملكة من خلال فرع أو مكتب تمثيل أو أي شكل آخر، وفقاً لنظام الاستثمار الأجنبي والأحكام النظامية الأخرى ذات العلاقة.
 - متطلبات القيد: بينت المادة (٢٣٧) على أنه يتطلب ممارسة الشركة لنشاطها التجاري في المملكة الحصول على ترخيص، ويجب عليها وضع عنوانها في المملكة وتسجيله في السجل التجاري. ينص النظام على أنه إذا بدأت الشركة الأجنبية نشاطها قبل الحصول على الترخيص، يكون الشركة والأشخاص المعنيين مسؤولين عن ذلك.
 - القيد المؤقت: وفقاً للمادة (٢٤١) يسمح بتسجيل الشركة الأجنبية بشكل مؤقت إذا كانت وجودها في المملكة لتنفيذ أعمال معينة وخلال مدة محددة. يمكن إنهاء القيد بعد انتهاء الأعمال وتنفيذها، ولكن يمكن استمرار القيد بعد تنفيذ الأعمال بموافقة الوزارة وتنسيق مع وزارة الاستثمار وفقاً للضوابط المعتمدة.
- ويعتقد الباحث أنه يفضل نقل جميع الأمور المتعلقة بالشركات الأجنبية من قانون الشركات إلى قانون الاستثمار السعودي، لضمان وضوح الرؤية القانونية وتحديد المعالم ضمن إطار قانوني موحد، ذلك سيسهم في تحديد اتجاهات الاستثمار بشكل واضح وفقاً لرؤية محددة.

4. خاتمة:

شهد تدفق الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية تطوراً كبيراً في السنوات الأخيرة، مما يؤكد عمل المملكة باستمرار علي تحسين مناخها الاستثماري من خلال التطورات التي شهدتها نظام الاستثمار السعودي وكذا عدد من الأنظمة المساندة له ومن خلال ذلك توصلت الدراسة لعدد من النتائج والتوصيات وذلك على النحو التالي:

أولاً: النتائج

- تعتبر المملكة العربية السعودية وجهة مفتوحة للاستثمار، حيث يُمنح المستثمرين فرصاً وامتيازات في مختلف المجالات والأنشطة، وهذا الأمر يتسم بالمرونة وفق الظروف الاقتصادية السائدة.
- تعتبر المملكة من الدول الرائدة التي تتمتع بمقومات طبيعية ومادية قوية، مما يخلق بيئة جاذبة للمستثمرين، وتجعلها وجهة مفضلة للمستثمرين الأجانب الذين يسعون للاستفادة من هذه المقومات.
- الضمانات التشريعية في نظام الاستثمار السعودي تحتاج مزيداً من التطوير بما يحقق مفهوم الضمان الاستثماري للمستثمر، من خلال وضع المزيد من الضمانات لحماية حقوق المستثمرين وتخفيف المزيد من الاستثمارات الأجنبية، هذا يشمل أيضاً تعزيز فهم المستثمرين للضمانات المتاحة.

ثانياً: التوصيات

- من الأفضل إدراج نص صريح في القوانين يكفل للمستثمر الأجنبي استبعاد التعديلات والتشريعات اللاحقة التي قد تؤدي إلى تقليص الحوافز والضمانات الممنوحة له، ويتيح للمستثمر الأجنبي الاستفادة من الحماية المستمرة في إطار القانون الذي نشأ في ظلّه.

-يفضل توفير تقارير تحدد بعض الإعفاءات الضريبية للمستثمرين الأجانب، سواء كانوا دائمين أو مؤقتين، في حال فرض ضرائب مباشرة، ويجب أيضاً توضيح الإعفاءات الجمركية المتاحة، مما يعزز جاذبية المملكة كوجهة استثمارية.

- من الأفضل دمج جميع الأنظمة المتعلقة بالمستثمر الأجنبي في نظام قانوني متكامل، يشمل نقل الفصل الخاص بالشركات الأجنبية من قانون الشركات إلى نظام الاستثمار، مع مراعاة القواعد العامة للشركات في النظام السعودي.

5. قائمة المراجع:

المراجع

الصادق طلحة محمد رحمه. (٢٠٢٠). الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية ١٩٨٥-٢٠١٧. الثقافة والتنمية.

حسن بن رفدان الهجوج. (٢٠٠٣). الاستثمار الأجنبي والبيئة التنظيمية في المملكة العربية السعودية. المجلة المصرية للدراسات التجارية.

فيصل بن إبراهيم الحيميد. (١٩٩٧). الاستثمارات الأجنبية بالمملكة العربية السعودية : الواقع والمستقبل. ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية : الحوافز والمعوقات ، معهد الدراسات الدبلوماسية.

زياد أحمد حميد القرشي. (٢٠١٠). حوافز وضمانات الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية لقانون وسياسات الاستثمار في ضوء نظام الاستثمار والتزامات المملكة المنبثقة من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ذات الصلة. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية.

أحمد بن حامد نقادي. (٢٠١٥). محددات الاستثمار الخاص في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية للفترة ١٩٨٥-٢٠١٣. المجلة المصرية للدراسات التجارية.

رعدة محمد العقل، ونايف بن سلطان الشريف. (٢٠١٦). الضمانات القانونية للاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية. مجلة جامعة الملك عبد العزيز - الاقتصاد والإدارة.

- هبة قواسمة. (2015). الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية: نظرة واقعية. المؤتمر الدولي العلمي حول الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي مركز البحث وتطوير الموارد البشرية الاردن.
- مأمون عبد الحفيظ محمود. (2022). الاطار القانوني لتسهيل بيئة الاستثمار الأجنبي ودوره في تنمية الاقتصاد المصري. مجلة مصر المعاصرة .
- فاطمة عبد الله محمد عطية. (2023). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي التنمية المستدامة في الاقتصاد السعودي . المجلة العلمية للبحوث التجارية ، جامعة المنوفية.
- حبيب الله والخاطر وآخرون التركستاني. (2019). التنويع الاقتصادي في دول الخليج العربية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .
- يحيى الجدران. (٢٠١٩). نظام الاستثمار السعودي في ظل رؤية المملكة 2030- إشكالية التعارض بين جذب الاستثمار الأجنبي المباشر FDI وانضباطه: دراسة تحليلية نقدية مقارنة مع قواعد البنك الدولي. مجلة جبل الأبحاث القانونية المعمقة، ١٢-١٤.
- سهام لمغيزبات. (٢٠٢٣). الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية . مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية .
- موفق وآخرون أحمد. (٢٠١٠). الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية (نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي). مجلة الإدارة والاقتصاد.
- ريم عبد الله القنية. (٢٠٢١). معوقات الاستثمار المحلي والأجنبي في المملكة العربية السعودية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية.
- محمد بشار الأسعد. (٢٠٠٦). عقود الاستثمار في العلاقات الدولية الخاصة ماهيتها ، القانون الواجب التطبيق عليها، وسائل تسوية منازعاتها. منشورات الحلبي الحقوقية.
- رضا صاحب أبو أحمد. (٢٠١١). الاستثمار الأجنبي وأثاره : مع دراسة تحليلية في مسودة القانون الصادر عن سلطة التحالف حول الاستثمار الأجنبي في العراق. مجلة مركز دراسات الكوفة.
- فارس محمد القرني. (٢٠١٩). الشكل القانوني للشركات الأجنبية في الأنظمة السعودية: دراسة مقارنة . مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهمنا الأشراف .
- عمرو محمد محمود سليمان. (٢٠١٦). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر : دراسة مقارنة على الدول النامية . المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية .
- رايس حدة. (٢٠١٢). دور دول مجلس التعاون الخليجي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر : دراسة حالة المملكة العربية السعودية . مجلة العلوم الإنسانية .

- هيثم محمود مفرج السيد. (٢٠٢٠). واقع الاستثمارات الصينية في المملكة . مجلة مكاشفات .
- عجلان عبد العزيز العجلان. (٢٠٢٢). الاستثمارات في السعودية: رؤية اقتصادية طموحة وقيادة داعمة: ٣٠ دقيقة لتسجيل النشاط التجاري في السعودية والمملكة أرض الفرص الكبرى . آراء حول الخليج .
- علي عيسى عبد الله عيسى الأنصاري. (٢٠١٩). حماية الأجنبي في مجال الاستثمار في مصر والتشريعات العربية . المجلة القانونية .
- مجدي محمود شهاب. (٢٠١٦). الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تحليلية لمحدداته في البيئة الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي . مجلة كلية القانون الكويتية العالمية .
- وليد حفاف. (٢٠١٦). الاستثمار الأجنبي المباشر والمنظمة العالمية للتجارة: تحليل وتقييم اتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة على الدول النامية . مجلة رؤى اقتصادية .
- أحمد العضاضي. (٢٠٢٣). الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ . المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية .
- مخلص محمد جبة. (١٩٩٧). الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي. ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية: الحوافز والمعوقات . معهد الدراسات الدبلوماسية وزارة الخارجية .
- زكريا يونس أحمد العزاوي. (٢٠١٨). دور المعاملة الضريبية في تشجيع الاستثمار الأجنبي . مجلة العلوم القانونية .
- وسيلة بوراس. (٢٠١٩). جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر : حالة الصين . المستودع المؤسسي لجامعة فرحات عباس ، الاقتصادية والعلوم التجارية .
- محمد المصطفي ولد أحمد محمود. (٢٠١٦). حماية ملكية الاستثمار الأجنبي : قراءة في الضمانات المقررة في اتفاقية الاستثمار الثنائية والجماعية . مجلة الفقه والقانون .
- محمد حتحاتي. (٢٠٢١). حقوق الملكية الفكرية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر : دراسة مقارنة . مجلة الإدارة العامة والقانون والتنمية .
- حسين عاشور العاتي. (٢٠١٢). دور الإعفاء الضريبي في جذب الاستثمار الأجنبي ومكانيته تفعيله في الاقتصاد العراقي . مجلة دراسات محاسبية ومالية .
- محمد نصر زكي السيد. (٢٠٢١). تأثير الحوافز الضريبية على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر . المجلة القانونية .
- حسن محمود محمد العمري. (٢٠٢٠). أثر الضرائب على الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعلى إيرادات الدولة في الأردن خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠) . مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية .

The determinants of foreign direct .(2002) .A. M. M Abdel-Rahman
Economic .investment in the Kingdom of Saudi Arabia
.Research Forum

Does Saudi Arabia's economy benefit from .(2015) .B. A. Albassam
.An International Journal .foreign investments? Benchmarking

عبد الله ناصر آل داود. (٢٠١٤). نظام الاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية ومدى جليبه للاستثمار .
مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية.

رعدة محمد وأخرون العقل. (٢٠١٦). الضمانات القانونية للاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية .
مجلة جامعة الملك عبد العزيز - الاقتصاد والإدارة.

Tlili, H. T. (2023). Do Crude Oil Volatility, Geopolitical Risk and World Uncertainty Affect Economic Growth and Financial Development in Saudi Arabia: New Evidence from Granger Causality Test in Frequency Domain. *Heliyon*.

S & ,.Narula, R Lall .(2004) .Foreign direct investment and its role in economic development: do we need a new agenda? The European *.Journal of Development Research*.

C. M. Hou .(2000) .Foreign investment and economic development in China, 1840-1937 . *Taylor & Francis*..

A. M. M. Abdel-Rahman .(2002) .The determinants of foreign direct investment in the Kingdom of Saudi Arabia . *Economic Research Forum*.

J. De Gregorio .(2005) .The role of foreign direct investment and natural resources in economic development *.Palgrave Macmillan UK* .

T. Ozawa .(1992) .Foreign direct investment and economic development *.Transnational corporations*.

- A. L & ,.Woo, B. Payton .(2014) .Attracting investment: governments' strategic role in labor rights protection .*International Studies Quarterly*.
- M. Alharbi .(2023) .Foreign Investment Attracted by Saudi Arabia . . *Browse Econ Literature*.
- M. (2023). Foreign Investment Attracted by Saudi Arabia -Alharbi (بلا) . *تاريخ*).
- M. (2023). Alharbi .(2023) .Foreign Investment Attracted by Saudi Arabia.
- J. D. Moore .(2007) .The Economic Importance of Tax Competition for Foreign Direct Investment: An Analysis of International Corporate Tax Harmonization Proposals and Lessons from the Winning Corporate Tax Strategy in Ireland. Pac . *McGeorge Global Bus* .
- C & ,.McGowan, P. Crowley .(1984) .Irish Tax Law and the Foreign Investor . *Vand. J. Transant'l L*.
- J & ,.Brown, R. D. O'Broin .(1980) .Irish Tax Incentives and Canadian Investors .*Can. Tax J.* ,.
- I. H., Abotaleb, I. S., Eid, M. S., May, S., Netherton, L & ,.Vest, J. El-Adaway .(2018) .Contract administration guidelines for public infrastructure projects in the United States and Saudi Arabia: Comparative analysis approach .*Journal of construction engineering and management*.
- Determinants of foreign direct investment in .(2009) .N. A Almubarak .the Kingdom of Saudi Arabia: A cross country analysis .*Georgetown University*
- M. S. Khorsheed .(2015) .Saudi Arabia: from oil kingdom to knowledge-based economy . *Middle East Policy*.

- S. T Van Parys 1 .(2012) .The effectiveness of tax incentives in attracting investment: evidence from developing countries .
Reflets et perspectives de la vie économique.
- M. K., Almubark, S., Qattan, A. M., Cenker, A & ,Kosycarz, E. A. Al-Hanawi .(2020) .Barriers to the implementation of public-private partnerships in the healthcare sector in the Kingdom of Saudi Arabia . *Plos one.*